الفارس: الأنشطة والبرامج العلمية تزرع الثقة في نفوس الطلبة

6

الدلال: الحكومة رفضت تعديلات قانون المحكمة الإدارية بشأن الجنسية

«التشريعية» وافقت بالأغلبية على رفع الحصانة عن «هايف» في شكوى «معاش»

ربيع سكر

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس باغلبية الأعضاء على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو محمد هايف المطيري، في القضية رقم (1294–2016) حصر نيابة الاعلام – (1329–2016) جنح جرائم الكترونية.

والقضية مرفوعة من الخطيب عبد الرضا معاش بسبب تغريدة كتبها النائب محمد هايف في شهر رمضان الماضي عن معاش ووصفه بأنه زنديق لتعديه على الصحابة وامهات المؤمنين رضوان الله عليهم اجمعين.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال : اللجنة وافقت من الناحية الدستورية على عدد من المقترحات بشأن الرعاية السكنية مقدمه من النواب عسكر العنزي وفيصل الكندري وثامر الظفيري وعلى تعديل القانون 6 لسنة 2008 بشأن تحويل الكويتية الى شركة مساهمة.

ووافقت اللجنة على طلب لجنة الميزانيات من وزارة المالية تزويدها بالمعلومات الخاصة بالأراضي غير المستغلة في السكن الخاص على أن تعد تقرير بهذا الشأن يرفع الى المجلس قريبا.

ووافقت على منح بدلات لأعضاء الهيئة التدريسية في وزارتي التربية والأوقاف ومساواتهم مع نظرائهم في الجهات الأخرى، ووافقت على التعديلات النيابية على الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأكدت اللجنة أن النص الحالي مخالف للدستور.

وقال الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الحكومة رفضت تعديلات قانون المحكمة الإدارية بشأن الجنسية بعد مناقشتها التعديلات في اجتماعات اللجنة التشريعية ولجنة الداخلية والدفاع.

وأوضح انه برغم رفض الحكومة لتعديلات المحكمة الإدارية بشأن الجنسية إلى أن لدينا قدرا من التفاؤل بالتوصل الى حل عادل متوافق مع الدستور بهذا الشأن.

وأشار الدلال إلى ان اللجنة التشريعية أقرت تعديل قانون المحكمة الادارية لنظر القضاء في سحب واسقاط الجنسية وتم ادراجه على جدول أعمال الجلسة المقبل، وأقرت تعديل قانون الحبس الاحتياطي وسيدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

وأوضح ان إجمالي ما أنجزته التشريعية 50 اقتراحا بقانون في مختلف المجالات واحالتها الى اللجان المختصة، مؤكدا أن المسؤولية الآن كبيرة على اللجان المختصة بإنجاز هذه الاقتراحات حتى نحقق المتطلب التشريعي.

وشدد الدلال على أن تقارير اللجنة التشريعية بخصوص رفع الحصانات استرشادية للمجلس وليست ملزمة وأن الكيدية من عدمها في طلبات رفع الحصانة أمر تقديري لأعضاء اللجنة.

وأضاف أن اللجنة حريصة على إرفاق كل المستندات لطلب رفع الحصانة ليطلع عليها الأعضاء والتقرير الوحيد الذي لم تقم بإرفاقه المتعلق بقضية النائب وليد الطبطبائي نظرا لحساسية القضية ولكونها قضية خاصة.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

الهاشم نثمن موقف الغانم لمناصرته للمرأة بتعامله مع رسالة الظواهر السلبية

«المالية» تمهل الحكومة حتى اجتماعها المقبل لعرض التكلفة المالية لشرائح العسكريين المستحقين للمكافآت الاستثنائية

أرجأت اللجنة المالية قرارها في شأن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة (8 مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم (69) سنة 1980 بإصدار قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين. كما أرجأت الاقتراحات بقوانين في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد إلى اجتماع تعقده الاربعاء المقبل.

وقالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن ممثلي الجهات الحكومية الذين نابوا عن الوزراء المعنيين طلبوا من اللجنة مهلة حتى الأربعاء لتقديم الكلفة التفصيلية لتقاعد أربع شرائح من العسكريين.

وأوضحت أن الشريحة الأولى للفترة من 1991 حتى 2008، والثانية للفترة من 2008 حتى 2009، والثالثة للمتقاعدين من 1991 حتى 2009، والرابعة للمتقاعدين من 1991 حتى 2014.

ولفتت الهاشم إلى أن الحكومة تعهدت في السابق بمنح العسكريين المتقاعدين بعد التحرير معاشات استثنائية لكنها لم توف، وكانت المكافآت من نصيب رتبة رائد فما فوق طبقا للقرار 495/ 2008.

وأشارت إلى أن عدد العسكريين المشمولين بالاقتراحات (13137) وتبلغ كلفة رواتبهم الشهرية 3.6مليون دينار، حيث يتقاضى من خدم 25 سنة 300 دينار شهريا، مقابل 250 دينارا لمن استمر في الخدمة 20 سنة وهم المتقاعدون في الفترة من 1991/1/26 حتى 2013/4/25.

وأضافت أن ممثلي الحكومة قالوا بإن الكلفة المالية لتغطية المتقاعدين من رتبة نقيب فما دون هي 40 مليون دينار سنويا، إلا أن اللجنة طلبت تفصيلا للشرائح كافة.

واعتبرت الهاشم ان هناك تخبطا في الهيكل التنظيمي والذي وضع إدارة الإطفاء تحت مسؤولية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته، رغم أنهم عسكريون ويتقلدون رتبا مثل عسكريي الداخلية والدفاع والحرس الوطني.

من جهة اخرى ثمنت الهاشم موقف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في التعامل مع رسالتها بخصوص ما حدث في لجنة الظواهر السلبية، معربة عن شكرها للغانم لمناصرته للمرأة ووقوفه إلى جانب المرأة الوحيدة في المجلس.

وأكدت الهاشم أنها لم تتعرض للشريعة وأن قولها (العقد) تقصد به الأفراد وطريقة التعامل مع المرأة، موضحة أن من حقها ادراج الرسالة في بند الرسائل الواردة.

جانب من اجتماع اللجنة المالية

طالبه بإلغاء قرار إيقاف بدل المناطق النائية

حماد للمرزوق: نرفض المساس بحقوق الموظفين في الكهرباء

سعدون حماد

اكد النائب سعدون حماد أن قيام وزارة الكهرباء والماء بايقاف بدل المناطق النائية عن جميع موظفي الوزارة أمر مرفوض تماما، فهناك الكثير من الموظفين مستحقين لهذا البدل ولا يجوز تعميم هذا القرار على الجميع.

وطالب حماد وزير الكهرباء والماء المهندس عصام المرزوق بوقف هذا القرار الغير مدروس فورا، مؤكدا بأن المساس بحقوق الموظفين أمر مرفوض تماما ولن نقبل به.

طالب اللجان المختصة بتحمل مسؤولياتها وإنجاز الاقتراحات المحالة إليها من «التشريعية»

الكندري: الوزير الصالح أكد لنا تجميد وثيقة الإصلاح الاقتصادي و«المالية» تعد وثيقة جديدة

نقل عضو اللجنة التشريعية النائب د. عبد الكريم الكندري عن وزير المالية أنس الصالح تأكيداته بتجميد وثيقة الاصلاح الاقتصادي، وأن الوزارة في طور إعداد وثيقة جديدة.

وأكد الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة رفضه أي وثيقة تمس جيب المواطن وأن الإصلاح يجب أن يبدأ من رأس الهرم وأي وثيقة لا تأخذ بهذه الأمور فإنها سترفض.

ومن جهة أخرى قال الكندري إنه توجه بسؤال برلماني لوزير المالية حول رقابة جهاز المراقبين الماليين على مجلس الأمة وديوان المحاسبة والديوان الاميري وديوان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

كما كشف الكندري عن تقدمه باقتراح بقانون لإنشاء جهاز معالجة التركيبة السكانية لمتابعة تكويت الوظائف ووضع خطط لنسب الجاليات الموجودة في الكويت.

وقال إن الهدف من المقترح ايجاد مراكز تأهيل وتدريب للعمالة السائبة حتى تكون لديهم فرصة للعمل داخل الكويت ومن لا يلتزم يبعد الى بلاده، لافتا إلى أن المقترح يضمن أيضا أن يحصل العمال على رواتبهم والسكن اللائق.

د. عبد الكريم الكندري

وأوضح أن المقترح ينص على ان تتم مراجعة سنوية لوثائق جميع الوافدين ومن لم يثبت حصولهم على رواتب في آخر ثلاثة أشهر ووجودهم في سكن شرعي في أخر ثلاثة أشهر يتم إبعاده.

ومن ناحية أخرى قال الكندري إن اللجنة التشريعية تعقد اجتماعين أسبوعيا وتنجز القوانين بشكل سريع وأحالت العديد من القوانين إلى لجانها المختصة وإن هناك قوانين جاهزة منذ 3 أشهر.

وأضاف أننا لا نلوم المواطن حينما ينتقد البرلمان بقلة الإنجازات التشريعية، مطالبا باطلاع المواطنين على مجريات العمل داخل اللجان ونسب الحضور والغياب فيها، متمنيا ان تصدر احصائية باللجان التي تجتمع واسماء النواب المتغيبين.

وقال الكندري: على سبيل المثال تقدمت بقانون لحماية رواتب الموظفين في بداية يناير وانتهت منه اللجنة التشريعية في 26 يناير الماضي وأحيل الى اللجنة المالية ولو أقر القانون لما حصل وقف البدلات في وزارة الكهرباء الآن.

وطالب الكندري أعضاء اللجان بتحمل مسؤولياتهم وإذا كانت لديهم معوقات عليهم عرضها خلال الجلسات، مؤكدا أن على النواب استحقاقات امام الناخبين ويجب الالتزام بها.

سأل وزير الأشغال عن تعثر مشروع وصلة الجسر الرابط بين صباح الناصر وكبد

الخنفور يقترح السماح ببناء طابق إضافة إلى السرداب والأرضي والأول والثاني والثالث

سعد الخنفور

تقدم النائب سعد الخنفور باقتراح بقانون بتعديل بعض نصوص قانون تنظيم البناء في السكن الخاص بان تكون نسب البناء موزعة على 4 طوابق (أرضى + أول + ثانى + ثالث) ولا تحسب مساحة السرداب من ضمن نسبة البناء المقررة. ويسمح ببناء سرداب على كامل مساحة القسيمة.

ويجوز بناء سرداب والطابق الارضى والطابق الأول والطابق الثانى والطابق الثالث بنسب مختلفة ومتفاوتة تخضع لطبيعة ومتطلبات التصميم المعمارى شريطة الالتزام بالارتدادات التي حددها القانون من نظام البناء في السكن الخاص.

ولا يجوز تطبيق القانون على مخالفى قانون أنظمة البناء في السكن الخاص بأثر رجعى ويستثنى من ذلك من تجاوز البناء بأكثر من طابق في السكن الخاص.

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون:

نظرا لتزايد أعداد طلبات السكن الخاص؛ حيث بلغت الطلبات حتى تاريخ تقديم هذا التعديل نحو 120 ألف طلب اسكانى أمام الهيئة العامة للرعاية السكنية؛ وهو ما يجعل المواطن ينتظر لسنوات طويلة على أمل الحصول على بيت لعائلته؛ كما تعانى كثير من الاسر الكويتية من ارتفاع الإيجارات الامر الذى يزيد من أعباء الاسر الكويتية؛ لاسيما وان طبيعة الاسر الكويتية تفضل ان تعيش في بيت واحد؛ هروبا من ارتفاع الإيجارات فضلا عن عدم ملاءمتها لطبيعة الاسرة.

نص التعديل الأول على السماح ببناء ((طابق اضافه الى السرداب والأرضي والأول والثاني والثالث)) وسيتيح هذا التعديل من تمكين رب الاسرة من جمع اسرته تحت سقف واحد.

ونص التعديل الثانى على عدم تطبيق القانون باثر رجعى على مخالفى البناء في السكن الخاص؛ لمن قام ببناء طابق ثالث (اضافه للسرداب والارضى والأول والثانى) مع التشديد في تطبيقه لمن تجاوز فوق هذا.

من ناحية أخرى وجه الخنفور سؤالا الى وزير الاشغال العامة قال فيه: منذ سنوات طويلة تعثر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقة صباح الناصر وبين منطقه كبد؛ وقد تسبب تعطيل هذا المشروع في اختناقات مرورية على مدار السنة لاسيما و أنه يقع على دائري رئيسي ويربط منطقة كبد بمختلف المناطق.

وقد مرت سنوات طويله دون أي امل في ان تقوم الوزارة بوضع حد لهذه المشكلة المزمنة والتي أجبرت كثير من مرتادي هذا الطريق الهام الى تغيير وجهاتها هروبا من الاختناقات التي يتسببها تعطيل هذا المشروع.

وعليه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية : –

نص السؤال

× ما هي خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر هذا المشروع طوال السنوات السابقة ؟

× هل قامت الوزارة بطرح المشروع على شركات أخرى لتنفيذه ؟

× ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع المقاول الذى تسبب في تعثر هذا المشروع ؟

للحد من مشكلة البطالة

عسكر يقترح تعاون ديوان الخدمة المدنية مع التعليم العالي للربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بتعاون ديوان الخدمة المدنية مع وزارة التعليم العالي للربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل للحد من مشكلة البطالة.

وقال عسكر في اقتراحه : نظرا لما يشهده سوق العمل من خلل شديد في عدم التوافق بين مخرجات التعليم من الجامعة والتطبيقي وبين احتياجات سوق العمل مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة بين الكويتيين، حيث توجد وظائف عليها إقبال شديد نظرا لكثرة أعداد الخريجين الحاصلين على مؤهلات دراسية في تخصصات تلك الوظائف، كما توجد وظائف لايوجد من يشغلها لعدم وجود خريجين حاصلين على شهادات دراسية بتلك التخصصات.

لذلك بات من الضروري ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال الربط والتعاون بين ديوان الخدمة المدنية وبين وزارة التعليم العالي.

وتابع : لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل للحد من مشكلة البطالة عن طريق الآتي :

1– قيام ديوان الخدمة المدنية سنويا بتحديد الوظائف التي يزيد عدد طالبي شغلها من الكويتيين، من خريجي الجامعة وهيئة التعليم التطبيقي والتدريب، عن ما هو معروض منها من درجات وظيفية، وكذلك تحديد الوظائف التي يوجد بها عدد كبير من الدرجات الوظيفية الشاغرة والتي تحتاج لمن يشغلها من الكويتيين، وقيام الديوان بمخاطبة وزارة التعليم العالي بتلك البيانات قبل بدء العام الدراسي بوقت كاف لتكون تحت نظر وزارة التعليم العالي عند تحديد نسب القبول في تلك التخصصًات بالجامعة والتطبيقي لتكون متناسبة مع احتياجات سوق العمل لها.

2– قيام وزارة التعليم العالي بايقاف القبول في التخصصات بكليات الجامعة ومعاهد التطبيقي والتي يوجد بها اكتفاء في سوق العمل.

3– قيام وزارة التعليم العالي بتخفيض نسب القبول بالجامعة والتطبيقي في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ولا تجد من يشغل وظائفها.